

شركة العمد و حمدي للإسكان

مساهمة عامة محدودة



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠٦/٠٤/٠١

رقم : م هـ / ١١ / ٢٠٠٦

٦٩٨٥ ٠٦, ٠٤ ٠٢ ١٣, ٢١

J.S.C.

معالي الدكتور بسام الساكت الاكرم
رئيس هيئة الاوراق المالية

ASSEMBLY DECISION - AMAD - 3/4/2006

تحية طيبة وبعد

الموضوع / محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي .

نرفق لكم طيا محضر الاجتماع غير العادي للهيئة العامة لمساهمي الشركة المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٥ في فندق برستول .

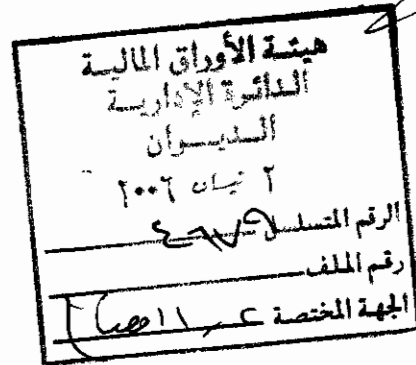
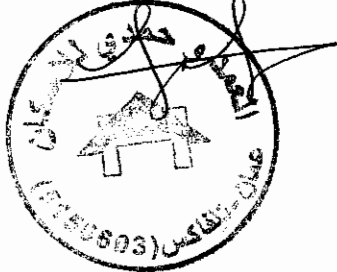
و الذي تم فيه إقرار تغيير اسم الشركة من (العمد و حمدي للإسكان) إلى (عمد للإستثمار و التنمية العقارية) ومن خلال مراجعة سجل الأسماء في وزارة الصناعة و التجارة تبين أن الاسم الجديد الذي تم اختياره للشركة مسجلا لشركة أخرى. و بموجب تفويض الهيئة العامة غير العادي لمجلس الإدارة باتخاذ ما تراه مناسبا لتسجيل الاسم ، فسوف نوافيكم بالاسم الجديد بعد تسجيله لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة و التجارة حسب الأصول .

واقبلوا فائق الاحترام و التقدير ،

شركة العمد و حمدي للإسكان م.ع.م

رئيس مجلس الإدارة

صفوان زهير العمد



محضر إجتماع الهيئة العامة لخير العادي

المنعقد بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٦

لمساهمي

شركة العمد وحمدي للإسكان

المساهمة العامة المحدودة

شركة مسجلة تحت رقم ٣٧٢

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٥



محضر الاجتماع غير العادي

للهيئة العامة العادية

لمساهمي شركة العمد وحمدى للإسكان م.ع.م.

بناءً على دعوة التي وجهها السيد / رئيس مجلس إدارة شركة العمد وحمدى للإسكان المساهمة العامة المحدودة إلى السادة المساهمين عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها غير العادي في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ٢٥/٣/٢٠٠٦ في فندق برستون .

وقد بدأ الاجتماع بإعلان مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ اكتمال النصاب القانوني بحضور (٦) مساهمين من أصل (١٧٤) مساهماً يحملون (٣,٥٢٧,٥٠) سهماً بالأصالة و (١,٤١٤,٨٩٧) سهماً بالوكالة أي ما مجموعه (٤,٩٤٢,٣٩٧) سهماً بالأصالة والوكالة وما نسبته ٨٢,٣ % من مجموع الأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل والبالغة (٦,٠٠٠,٠٠٠) ملايين سهم / دينار ، وحيث أن شركة العمد وحمدى للإسكان المساهمة العامة قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات المشار إليه حيث حضر أربعة أعضاء من أصل خمسة أعضاء من مجلس إدارتها وحضور مندوب مدققي حسابات الشركة السيد رياض الجنيني فإن الاجتماع يكون منسجماً مع أحكام المادة (١٨٣) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وإن جميع القرارات التي سيتم اتخاذها ستكون قانونية وملزمة للهيئة العامة للشركة.

واستناداً لنص المادة رقم (١٨١) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته فقد قرر رئيس مجلس الإدارة تعيين السيد محمود حسن إبراهيم كاتباً للجلسة والسيد رافعت غازي الشهباني عايد محمد خزاعلة مراقبين لجمع الأصوات وفرزها .

بعد ذلك رتب رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس السيد صفوان زهير العمدة / رئيس الجلسة بالسيد عودة حافظ مندوب مراقب عام الشركات المنتدب بموجب كتاب عطوفة المراقب رقم م ش / ١ / ٣٧١ / ٤٩٣٤ تاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠٠٦ وبمندوبي الصحف المحلية وبمندوبي مدقق الحسابات لسادة رياض الجنيني وشركاه والسادة المساهمين ، واستأذن بعد ذلك في البدء بجداول الأعمال ، فسارت وقائع الاجتماع كالآتي:



Handwritten signature.

Handwritten signature and date ١٥ / ٣ / ٢٠٠٦.

- طاب السيد رئيس الاجتماع من نائب رئيس المجلس السيد جمال العمدة بيان أسباب ومبررات تغيير اسم الشركة ، حيث قال السيد جمال العمدة أن الشركة في بدايات إنشائها كانت شركة تضامن ومن ثم تحولت إلى شركة ذات مسؤولية محدودة وفي نهاية العام الماضي تحولت إلى شركة مساهمة عامة وتغيرت أغاياتها بحيث صار من أغاياتها الاستثمار في الأراضي وكذلك بناء محافظ استثمارية في الأسهم بالإضافة إلى أغاياتها الرئيسية في بناء الشقق السكنية وبيعها والمقترح تعديل الاسم ليتناسب مع الغايات الجديدة ، بحيث يصبح "شركة عمدة للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة المحدودة" وهذا يتطلب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

وهذا طرح مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على السادة المساهمين التصويت حول تغيير اسم الشركة ، واقترح أحد المساهمين الموافقة وثني على الاقتراح وعليه تمت الموافقة بالإجماع على ما يلي:

أولاً: تعديل المادة (١) من عقد التأسيس ليصبح إسم الشركة "شركة عمدة للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة المحدودة" بدلاً من شركة العمدة وحمدي للإسكان المساهمة العامة المحدودة.

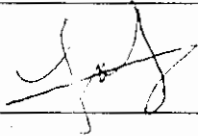
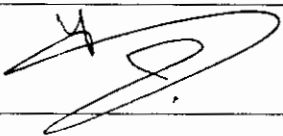
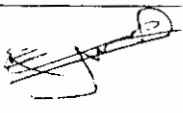
ثانياً: تعديل المادة (١) من النظام الأساسي للشركة ليصبح إسم الشركة "شركة عمدة للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة المحدودة" بدلاً من شركة العمدة وحمدي للإسكان المساهمة العامة المحدودة.

ووافقت الهيئة العامة أيضاً على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتتخذ مضمون القرار وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتوافق مع ذلك.

وبذلك انتهت الجلسة بتوجيه الشكر للجميع لحضورهم ومساهماتهم الإيجابية وبخاصة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ ومندوب مدقق الحسابات والسادة المساهمين وأعضاء مجلس إدارة الشركة متمنياً للجميع التوفيق والنجاح في ظل قيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين قائد الوطن وراعي نهضته .

وأنتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشرة والربع من ظهر يوم السبت الموافق

٢٠١٦/١١/٢٥

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركات	مكتب الجلسة
صفوان زهير العمدة	عودة حافظ	مدود حسن إبراهيم
		

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الاول
المنعقد بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٦

لمساهمي

شركة العمد وحمدي للإسكان

المساهمة العامة المحدودة

شركة مسجلة تحت رقم ٣٧٢

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٥



محضر الاجتماع السنوي العادي الأول

للهيئة العامة العادية

لمساهمي شركة العمد وحمدى للإسكان م.ع.م.

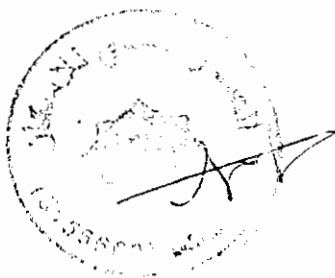
عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة العمد و حمدى للإسكان المساهمة العامة المحدودة اجتماعها السنوي العادي الأول في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٥ ميلادية وفقا لأحكام المادة ١٧٢ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته في فندق برستل بناية على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين من رئيس مجلس الإدارة ، وقد ترأس الاجتماع المهندس السيد صفوان زهير العمد رئيس مجلس الإدارة .

وقد بدأ الاجتماع بإعلان مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ اكتتال النصاب القانوني بدور (٦) مساهمين من أصل (١٧٤) مساهماً يحملون (٣,٥٢٧,٥٠٠) سهماً بالأصالة و (١,٤١٤,٨٩٧) سهماً بالوكالة أي ما مجموعه (٤,٩٤٢,٣٩٧) سهماً بالأصالة والوكالة و نسبته ٨٢,٣ % من مجموع الأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل والبالغة (٦,٠٠٠,٠٠٠) ملايين سهم / دينار ، وحيث أن شركة العمد وحمدى للإسكان المساهمة العامة اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات المشار اليه حيث حضر أربعة أعضاء من أصل خمسة أعضاء من مجلس إدارتها وحضور مندوب مدقق حسابات الشركة السيد رياض الجاني فإن الاجتماع يكون منسجماً مع أحكام المادة (١٨٣) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وان جميع القرارات التي سيتم اتخاذها ستكون قانونية وملزمة للهيئة العامة للشركة.

واستناداً لنص المادة رقم (١٨١) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته فقد قرر رئيس مجلس الإدارة تعيين السيد محمود حسن إبراهيم كاتباً للجلسة والسيد رافت غازي الشعاني ، عايد محمد خزاعلة مراقبين لجمع الأصوات وفرزها .

عبدالله
عمر وحسن إبراهيم

عبدالله
عمر وحسن إبراهيم



وبعد ذلك رد ب رئيس الجلسة بالسيد عودة حافظ مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب المدقق الخارجي رياض الجنيني وشركاه والسادة المساهمين ، ومندوبي الصحف المحلية، وبعد ذلك تم البدء مناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال وسارت وقائع الاجتماع وفقاً لما يلي :

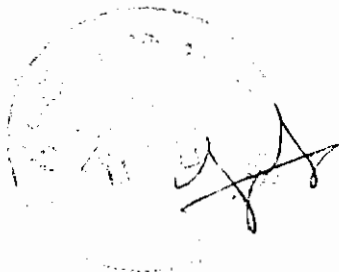
أولاً - تلاة محضر اجتماع الهيئة العامة التأسيسية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٠ :

تم تلاة كاتب الجلسة السيد محمود حسن ابراهيم محضر اجتماع الهيئة العامة التأسيسية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٠ ولم يكن للهيئة العامة أية ملاحظات وتم المصادقة عليه .

ثانياً - سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية من ٢٠٠٥/١٠/٥ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١ والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما :
تم إعفاء الرئيس من قراءة تقرير مجلس الإدارة واقترح رئيس الجلسة دمج بند ثانياً ورابعاً من جدول الأعمال وتأجيله إلى ما بعد سماع تقرير مدققي الحسابات وقد وافق الجميع على ذلك بالإجماع .

ثالثاً - الاسماع إلى تقرير مدققي حسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٠٥ :
تلا السيد رياض الجنيني مندوب السادة رياض الجنيني وشركاه (المدقق الخارجي) للشركة تقرير مدققي الحسابات عن أعمال الشركة عن السنة المنتهية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ وأوصى بالمصادقة على الميزانية العامة وبيان الدخل .

تمت
محمد بن عبد الله
رئيس الهيئة العامة



رابعاً - مناقشة الحسابات الختامية والميزانية العامة وبيان
الدلائل للفترة من ٢٥/١٠/٢٠٠٥ ولغاية
٣١/١٢/٢٠٠٥ ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن
العام المالي ٢٠٠٥ :

عزّز رئيس الجلسة على الهيئة العامة التفضل بطرح أية أسئلة فيما يتعلق بالميزانية
العامة وبيان الدخل وتقرير مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٠٥ والخطة المستقبلية
لعام ٢٠٠٦ .

ومن إن كانت لأي من المساهمين أية استفسارات أو أسئلة على ما ورد في التقرير
السري والبيانات المالية للشركة والافصاحات المدرجة في التقرير ، ولم يسأل أحد
وعندها اقترح أحد المساهمين المصادقة على البيانات وتقرير مجلس الإدارة وثني
مساهم آخر على هذا الاقتراح ، وعليه انتهى باب النقاش وتم المصادقة على الحسابات
الختامية وتقرير مجلس الإدارة ، وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية
والحسابات الختامية كما في ٣١/١٢/٢٠٠٥ ، كما وافقت بالإجماع على تقرير
مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٠٥ والخطة المستقبلية عن العام المالي ٢٠٠٦ .

وبما ذكر رئيس الاجتماع للسادة الحضور عن المشاريع التي تنفذها الشركة في
المحلة الحالية وخططها المستقبلية لتنفيذ مشاريع جديدة وعن المناطق التي تنفذ فيها
تلك المشاريع ، وعن تفرد الشركة في الجودة العالية للمباني التي تنفذها مما يستقطب
النسبة من المشترين ، ونوه عن نية الشركة في الاستثمار في شراء أراضي
وتطويرها ، وشكر أحد المساهمين رئيس مجلس الإدارة المهندس صفوان العمدة
ومعازة أعضاء مجلس الإدارة وكادرها الإداري والفني على جهودهم المخلص والدؤوب
وأنهى للشركة تحقيق غاياتها وأهدافها لما فيه مصلحة الشركة ومساهميها .

رئيس الاجتماع
محمد عبد الله

مجلس الإدارة



خامساً- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ :
تم الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١
في الحدود التي نص عليها القانون.

سادساً - انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٦ وتحديد أتعابهم .
انتقل الرئيس إلى البند السادس المتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة للعام ٢٠٠٦ وتحديد
أتعابهم واقترح أحد المساهمين ترشيح السادة رياض الجنيني وشركاه وتفويض مجلس الإدارة
بتحديد أتعابهم وحيث لم يترشح أحد فيكون مكتب السادة رياض الجنيني وشركاه قد فاز
بالتزكية والإجماع .

سابعاً - أية أمور أخرى .
عرض الرئيس على السادة الحضور التفضل بطرح أية مواضيع يرونها مناسبة مما لم
يدرج في جدول الأعمال ولم يطرح أي من السادة المساهمين مواضيع أخرى .

وإذا فرغت الهيئة العامة من استعراض الأمور المدرجة على جدول أعمالها تقدم رئيس
الجلسة بالشكر للأخوة المساهمين ولأعضاء مجلس الإدارة ومندوب عطوفة مراقب عام
الشركاء السيد عودة حافظ ومندوب مدققي الحسابات السيد رياض الجنيني ومندوبي
الصحف المحلية ، متمنياً أن يجمعهم هذا اللقاء في العام القادم وقد حققت الشركة أهدافها،
معلنين أن تمام الاجتماع في تمام الحادية عشرة والنصف من ظهر يوم السبت الموافق
٢٠٠٥/٣/٢٥ .

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركات	كتب الجلسة
صفوان زهير العمد	عودة حافظ	حمود حسن إبراهيم
